الفكر السياسى فى مصر المعاصرة

قراءة فى فكر أحمد لطفى السيد

د . على محمد بركات

أستاذ التاريخ الحديث

كلية الآداب ـ جامعة حلوان

الفكر السياسى فى مصر المعاصرة
قراءة فى فكر أحمد لطفى السيد

الحديث عن الفكر السياسى لأحمد لطفى السيد يتطلب الحديث عن ثلاثة عوامل لعبت دوراً أساسياً فى تكوين أحمد لطفى السيد :

العامل الأول : الأصول الاجتماعية التى ينحدر منها .

الثاني : التعليم الذى تلقاه .

الثالث : العصر الذى نشأ فيه .

وسوف نلقى بعض الضوء على هذه العوامل التى صاغت فى النهاية فكر لطفى السيد وبالتالى أثرت على مواقفه السياسية .

وفيما يتعلق بالعامل الأول : سنجد أن أحمد لطفى السيد قد ولد بقرية برقين (دقهلية) عام ١٨٧٢ لواحد من أعيان الريف ، حيث كان والده السيد أبو على عمدة للقرية ، كما كان جده على أبو سيد أحمد عمدة للقرية من قبل[١] . فهو إذن من حيث الأصول الاجتماعية ينحدر من طبقة أعيان الريف ، وهى الطبقة التى نشأت خلال القرن التاسع عشر من خلال شغلها لوظيفة شيخ القرية واستفادت من التطورات الاقتصادية التى حدثت فى مصر خلال تلك الفترة ، وكانت مصالحها من البداية متعارضة مع مصالح مجموعة الأتراك والشراكسة التى تكونت حول محمد على وأسرته وأصبحت تعرف بالذوات ، وظلت تحتكر مناصب الدولة الإدارية والعسكرية إلى جانب الغنى العقارى حتى الثورة العرابية حيث دخل معها المصريون فى معركة حاسمة ، وكان التناقض بين مصالح الذوات وأعيان الريف واضحاً منذ أواخر عصر محمد على ، أشار إليه المهندس الأرمنى يوسف حككيان حيث أورد ضمن أوراقه تعليقا لأحد المديرين الأتراك يقول فيه : «إن هؤلاء - يقصد مشايخ القرى - قد أصبحوا فى سمنة الخنازير وأنه لو تركت لهم الأمور سوف يلقوننا فى البحر»[٢] . وهى حقيقة أكدها أيضاً أحمد لطفى السيد فى مذكراته حيث يقول «إنه

كان يرى - وهو طالب بمدرسة المنصورة - بعض عمد البلاد بتفتيش شاوة يضربون بالكرباج فى حالة تأخر أهالى قراهم عن دفع إيجار الأرض التى يزرعونها» . وعلى هذا فقد كانت هذه الشريحة الاجتماعية من أعيان الريف شديدة الحرص على تعليم أبنائها حتى يحتلوا مواقعهم فى جهاز الدولة وفى الحكم فى مواجهة الأتراك والشراكسة الذين عملت سلطات الاحتلال البريطانى على كسر احتكارهم للمناصب العليا فى البلاد وإتاحة الفرصة أمام الأعيان ليحلوا محلهم ، بمعنى أن الاحتلال البريطانى عمل على تبنى صفوة جديدة من أبناء البلاد فى مواجهة الصفوة القديمة من الأتراك والشراكسة .

والحقيقة أن طبقة الأعيان كانت طبقة فاعلة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وطوال النصف الأول من القرن العشرين ، ويكفى أن نعرف أن هذه الطبقة قد قدمت لمصر خلال تلك الفترة أبرز قادتها ومفكريها من أمثال أحمد عرابى ، وسعد زغلول ، وأحمد لطفى السيد ، وكذلك فإن عددا من ضباط ثورة يوليو ينحدرون من هذه الطبقة ، وحتى فى مجال الحركة النسائية قدمت هذه الطبقة واحدة من أبرز قادتها وهى هدى شعراوى ابنة سلطان باشا الذى بدأ حياته عمدة لإحدى قرى المنيا .

العامل الثانى : وهو التعليم والتكوين الفكرى

عندما بلغ أحمد لطفى السيد الرابعة من عمره أدخله والده كتاب القرية حيث يتعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم ، ثم التحق بمدرسة المنصورة الإبتدائية وكانت المدرسة الوحيدة بالدقهلية وذلك بالفرقة الثانية وساعده على ذلك حفظه للقرآن الكريم ومعرفته قدراً من المعلومات فى الحساب تعلمها عن طريق صراف القرية ، وعندما أتم تعليمه الإبتدائى رحل إلى القاهرة حيث التحق بالمدرسة الخديوية وفيها التقى بعبد العزيز فهمى الذى أصبح صديقه منذ ذلك التاريخ ، وفى عام ١٨٨٩م حصل أحمد لطفى السيد على شهادة البكالوريا التى أنشئت كشهادة

عامة فى عام ١٨٨٨ ، ثم التحق بمدرسة الحقوق وهى المدرسة التى تخرج فيها كثير من السياسيين والمفكرين المصريين من أمثال قاسم أمين ، وسعد زغلول ، وإسماعيل صدقى ، وعبد الخالق ثروت ، وغيرهم ، حيث حصل منها على شهادة الحقوق عام ١٨٩٤ ، وكانت دراسة الحقوق فى ذلك الوقت تجمع بين دراسة الحقوق والآداب معاً حيث يدرس الطالب إلى جانب علوم القانون علوم أدبية كآداب اللغة العربية وقواعد النحو والصرف والبديع والعروض وتفسير القرآن الكريم وآداب البحث والمناظرة والمنطق . وفى مدرسة الحقوق التقى أحمد لطفى السيد بالشيخ محمد عبده كواحد من الممتحنين . ويقرر أحمد لطفى السيد أنه سافر إلى الآستانة خلال صيف عام ١٨٩٣ حيث التقى بالشيخ جمال الدين الأفغانى الذى كان قد نفى من مصر عام ١٨٧٩ حيث لازمه خلال وجوده بالآستانة ، ويقول أحمد لطفى السيد إنه تعلم من الأفغانى بعض المبادئ وأنه وسع فى نفسه آفاق التفكير ، ومنها أن الإنسان لا يستطيع أن يرى نفسه إلا إذا حاسبها على ما قدمت من عمل وما نطقت من قول . كما سافر أحمد لطفى السيد فى صيف عام ١٨٩٧ إلى جنيف حيث حضر فصلاً دراسياً بجامعتها درس فيه الأدب والفلسفة ، شاركه فيه الشيخ محمد عبده . ويقرر أحمد لطفى أنه قرأ وهو بعد طالباً بالسنة الأولى الثانوية كتاب أصل الإنسان لدارون الذى ترجمه إلى العربية فى ذلك الوقت شبلى شميل ، ثم قرأ فى فترة تالية مؤلفات تولستوى كما قرأ لأوجست كونت ، وفى عام ١٩٢٤ ترجم كتاب الأخلاق لأرسطو . ويلاحظ هنا أن أحمد لطفى قد تلقى تعليماً مصرياً ثم انفتح بجهده الذاتى على الفكر العالمى .

تقلد أحمد لطفى السيد العديد من الوظائف منها العمل فى النيابة ومديراً لدار الكتب ثم رئيساً لمجمع اللغة العربية ، كما عمل بالمحاماة لفترة قصيرة ، كما عمل بالصحافة خلال الفترة من مارس ١٩٠٧ حتى سبتمبر ١٩١٤ ، كما انتخب عضواً لمجلس المديرية عام ١٩١١ ، كما عين عضواً بمجلس الشيوخ عام ١٩٤١[٣] . وفى مجال الوظائف الأكاديمية عين عضواً بمجلس الجامعة عام ١٩١٥ ، ثم نائباً لها عام

١٩٢٢ عندما كانت جامعة أهلية ، وكان أحمد لطفى السيد ضمن الوفد الذى تفاوض مع وزارة المعارف لتحويل الجامعة الأهلية إلى جامعة حكومية[٤] . وتم توقيع العقد الخاص بها عام ١٩٢٣ ، ثم صدر مرسوم بذلك عام ١٩٢٥ وتولى رياسة الجامعة لثلاث فترات . كما شغل منصب وزيراً الداخلية ، ولا شك أن الوظائف التى تولاها والخبرة التى حصل عليها إلى جانب التعليم الذى تلقاه كان لها أبرز الأثر فى تفكيره[٥] .

العامل الثالث : العصر الذى نشأ فيه أحمد لطفى

ولد أحمد لطفى السيد فى عام ١٨٧٢- كما سبق أن ذكرنا - ومعنى ذلك أنه عاش فى طفولته المبكرة تجربة الثورة العرابية وما صاحبها من أحداث حاسمة ومشاركة الريف المصرى فيها تلك المشاركة الواسعة النطاق . ثم تصفية الثورة وسيطرة الاحتلال على مقاليد الأمور فى مصر ، وبالتالى إدانة الثورة العرابية والذين تصدوا لقيادتها ، ومن ثم بروز تلك المقولة التى روج لها البعض والتى تقول «إن الاحتلال الإنجليزى نفذ من خلال الخلاف الذى نشب بين الثورة والخديوى وهو منطق ألقى بظله على الحركة الوطنية فى الفترة التالية» . كذلك شهد أحمد لطفى السيد عملية تطويع الأوضاع فى مصر بما يتفق مع مصالح بريطانيا ، ذلك أنه عندما احتلت إنجلترا مصر تعللت بحماية الخديوى صاحب السلطة الشرعية فى البلاد فى مواجهة عناصر الثورة من العسكريين وإعادة الأمن إلى البلاد فى مواجهة الجيش الثائر ولم يكن الموقف الدولى يسمح خلال تلك الفترة بضم مصر إلى الممتلكات البريطانية أو إعلان الحماية عليها وحكمها حكماً مباشراً ، وبالتالى ظلت مصر حتى عام ١٩١٤ تابعة من الناحية القانونية للدولة العثمانية . كما ظل الخديوى ووزارته يحكمون البلاد من الناحية الشكلية ، بينما مارست بريطانيا سلطتها من خلال مجموعة الموظفين البريطانيين الذين وضعوا فى خدمة الحكومة المصرية وكان أهمهم المستشارون البريطانيون الذين وضعوا فى كل وزارة والذين كانت فى أيديهم

السلطة الفعلية ، هذا بالإضافة إلى مجموعة الضباط الذين ألحقوا بالجيش المصرى الذى أعيد تشكيلة بعد حل جيش الثورة وعلى رأس هذه المجموعة من الضباط سردار الجيش المصرى الذى أصبح إنجليزياً ، وأيضاً مجموعة الضباط البريطانيين الذين ألحقوا بالبوليس المصرى .

وهذه المجموعات من الموظفين والضباط البريطانيين أصبحت فى يدها السلطة الفعلية فى البلاد وأصبحت تمارسها فى إطار ما عرف بسياسة «النصائح الملزمة» التى أعلنها جرانفيل وزير خارجية بريطانيا فى عام ١٨٨٣ ، وملخصها أن أى وزير أو مدير مصرى لا يستمع لرأى بريطانيا الذى يأخذ شكل النصيحة عليه أن يستقيل ، وكان ذلك فى مواجهة رفض وزارة محمد شريف باشا الاستجابة للنصح البريطانى بسحب الجيش المصرى من السودان بعد قيام الثورة المهدية . وعلى ذلك فقد وجدت فى مصر سلطتان : سلطة شرعية هى سلطة الخديوى ، وسلطة فعلية هى السلطة البريطانية وعلى رأسها المعتمد البريطانى ، ثم هناك سلطة ثالثة هى سلطة الأمة ممثلة فى الحركة الوطنية المصرية التى بدأت تلعب دورها بعد أن تجاوزت صدمة التل الكبير وتصفية الثورة العرابية ، وبين هذه القوى الثلاث تشكل التطور السياسى فى مصر خلال الفترة من ١٨٨٢ - ١٩١٤ . وفيما يتعلق بسلطة الأمة فإنه يلاحظ ظهور بعض تجمعات سياسية وتيارات فكرية تعبر عنها بعد عام ١٩٠٤ ، وهو العام الذى تم فيه توقيع الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا وتصفية خلافتهما الاستعمارية ، حيث تنازلت فرنسا لإنجلترا عن ادعاءاتها فى مصر مقابل إطلاق يد فرنسا فى مراكش[٦] .

ويرى محمد أنيس أن قيام أحزاب سياسية كان تعبيراً عن نمو القوى الاجتماعية فى الواقع المصرى خلال تلك الفترة ، فالحزب الوطنى كان يمثل فى الأساس الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى من سكان المدن من المثقفين والطلبة والتجار . كما يمثل حزب الأمة كبار الملاك الذين يمثلون البرجوازية الزراعية

المصرية التى استفادت من الإصلاحات التى نفذها الاحتلال فى القطاع الزراعى ، كما وجدت أحزاب أخرى أقل أهمية لكنها بدورها تمثل قوى اجتماعية أو تيارات فكرية على مسرح السياسة المصرية مثل حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية الذى كان يمثل مصالح القصر فى السياسة المصرية ، وحزب الأعيان الذى كان يمثل مصالح الأقلية ذات الأصول التركية والشركسية «الذوات» التى ثار عليها المصريون فى الثورة العرابية ، والحزب المصرى الحر الذى أسسه إخنوخ فانوس الذى يمثل الاتجاه القبطى فى الحركة الوطنية ، وقد يقال أن الحزب الوطنى كان أقرب إلى الدولة العثمانية وفكرة الجامعة الإسلامية ، بينما كان حزب الأمة أقرب إلى مهادنة الاحتلال .

وكان كرومر المعتمد البريطانى فى مصر يطلق على جناح البرجوازية الزراعية التى يمثلها حزب الأمة «الجيروند» أى المعتدلين نسبة إلى الجيروند فى الثورة الفرنسية ، وذلك فى مواجهة البرجوازية التجارية والمثقفين الذين كان كرومر يعتبرهم من المتطرفين المغالين فى الوطنية[٧] .

لكن مع نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وإعلان الحماية على مصر ، أخذت القوى السياسية فى مصر تتعدل ، فقد عزل الخديوى عباس حلمى الثانى لمواقفه السابقة من الاحتلال البريطانى وبعزله اختفت واحدة من القوى الثلاث . كما اختفت الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر . وبات الاحتلال فى مواجهة مباشرة مع الحركة الوطنية[٨] .

هذا الواقع السياسى والاجتماعى هو الذى شكل الرؤى السياسية لمجموعة من المثقفين من أبناء الأعيان من كبار الملاك الذين حصلوا على قدر من التعليم العالى فى داخل مصر أو خارجها . كما حصل بعضهم على الدكتوراة ، ومن هؤلاء أحمد لطفى السيد ، ومحمد حسين هيكل الذى حصل على درجة الدكتوراة فى الاقتصاد السياسى من باريس ، ومحمد محمود سليمان الذى درس فى جامعة أكسفورد ،

وأحمد فتحى زغلول الذى درس الحقوق فى جامعات فرنسا وبرز فى مجال الفكر السياسى والاجتماعى[٩] .

أما محمد حسين هيكل (١٨٨٨ - ١٩٥٦) الذى برز كأديب ومفكر سياسى واقتصادى وكاتب مذكرات ، فإلى جانب رسالته للدكتوراة عن دين مصر العام ، ألف أول قصة مصرية هى قصة زينب التى نشرت عام ١٩١٤ ، كما كتب العديد من المؤلفات لعل أهمها مذكرات فى السياسة المصرية التى صدر الجزء الأول منها عام ١٩٥١ وغطى الفترة من ١٩١٢ - ١٩٣٧ ، ثم صدر الجزء الثانى عام ١٩٥٣ ويغطى الفترة من ١٩٣٧ - ١٩٥٢ ، ويقول محمد حسين هيكل إن الفضل يرجع إلى أحمد لطفى السيد فى تحرره من الأدب إلى قراءة الفكر السياسى حيث قرأ فى بداية حياته كتباً لها أهميتها مثل «الحرية» لجون ستيورات ميل ، و«العدل» لهربرت سبنسر ، و «الأبطال والثورة الفرنسية» لتوماس كارليل ، حيث كان أحمد لطفى السيد يشرح للمترددين على مقر الجريدة مبادئ الحرية كما فهمها أهل القرن التاسع عشر فى أوروبا[١٠] .

هذه المجموعة من المثقفين تأثرت بأفكار واتجاهات الشيخ محمد عبده ومواقفه السياسية ، وهى مواقف تتسم بالاعتدال بعد أن استوعبوا دروس الثورة العرابية كما انفتحوا على الفكر الأوروبى فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مثل كتابات فولتير وجان جاك روسو وداروين ونيتشة والفكر الفابى ، هؤلاء المثقفون من أبناء الأعيان هم الذين أسسوا صحيفة الجريدة ثم حزب الأمة ، كما شاركوا فى تشكيل الوفد المصرى ثم انسلخوا عنه وألفوا حزب الأحرار الدستوريين ، ويمثل أحمد لطفى السيد ومحمد حسين هيكل فكر هذه النخبة[١١] .

الفكر السياسى عند أحمد لطفى السيد :

بين استقالته من الجريدة فى عام ١٩١٤ عندما بلغ ٤٢ عاما من العمر ، وبين وفاته فى عام ١٩٦٢ وهى فترة تصل إلى ما يقرب من نصف قرن ، لم ينشر

أحمد لطفى الكثير من المقالات أو الكتابات باستثناء ترجمته لأرسطو ، كذلك فإنه لم يكتب عنه الكثير[١٢] . وعلى هذا فإن جوهر فكره قد طرحه خلال مقالاته التى كان ينشرها فى الجريدة التى استمرت حوالى سبع سنوات نقل خلالها منجزات الفكر الأوروبى إلى قراءه وتلاميذه حيث كتب فى الليبرالية بمفهومها السياسى والاقتصادى كما كتب عن الحرية والديمقراطية ومذاهب الحكم والإصلاح الاجتماعى[١٣] . وقد حققت مقالات أحمد لطفى السيد ونشرت فيما بعد فى عدة كتب ، بالإضافة إلى مذكراته التى استكتبها له ونشرها طاهر الطناحى ، كما نشرت أهم مقالات أحمد لطفى فى الجريدة عقب وفاته فى كتاب الهلال تحت عنوان مبادئ فى السياسة والأدب والاجتماع[١٤] .

ويقول أحمد لطفى إنه فى أعقاب أزمة العقبة (١٩٠٦)[١٥] ، برزت الحاجة إلى جريدة مصرية حرة تنطق بلسان مصر وحدها دون أن يكون لها ميل خاص إلى تركيا أو إلى إحدى السلطتين الشرعية (الخديوى ووزرائه) ، أو الفعلية (سلطة الاحتلال البريطانى) ، وتكون ملكاً لشركة من الأعيان أصحاب المصالح الحقيقية الذين كان يصفهم كرومر بأنهم راضون عن الاحتلال ، ساكتون عن حقوق مصر ، وإن الحركة المعارضة للاحتلال إنما يقوم بها من ليس لهم مصالح حقيقية فى البلاد كالشبان الأفندية والباشوات الأتراك [١٦] .

وفكرة أصحاب المصالح الحقيقة طرحها كبار الأعيان فى الثورة العرابية فى مواجهة قادة الثورة من الضباط عندما طرحت فكرة إعلان الجمهورية فى الاجتماع الذى عقد فى منزل سلطان باشا فى ٢٧ مايو ١٨٨٢ . فى ذلك الاجتماع قال سلطان باشا لأحد قادة الثورة من الضباط «إنكم بما تفعلون تعطون مصر بأيديكم للإنجليز» فأجابه قائد آخر «لا ناقة لنا فيها ولا جمل» فأجابه أحمد عبد الغفار أحد أعيان مركز تلا منوفية ، وكان نائباً فى مجلس شورى النواب «إذن اتركوا مصر لأصحاب النياق والجمال»[١٧] .

وكانت هذه المجموعة من أصحاب المصالح الحقيقية هى التى شكلت حزب الأمة الذى تكون فى ٢١ ديسمبر عام ١٩٠٧ أى بعد صدور الجريدة بسبعة أشهر ، وقد تضمن برنامجه عدة مبادئ على رأسها المطالبة بالاستقلال والدستور عن طريق توسيع اختصاصات مجلس شورى القوانين ومجالس المديريات تدرجاً إلى إيجاد مجلس نيابى تتمثل فيه سلطات الشعب . وقد اختير محمود سليمان رئيساً للحزب ، وحسن عبد الرازق (الكبير) ، وعلى شعراوى وكيلين ، وأحمد لطفى سكرتيراً[١٨] .

وفى المقال الافتتاحى للعدد الأول من الجريدة حدد أحمد لطفى المبادئ التى قامت عليها الجريدة والأهداف التى تعمل على تحقيقها بقوله :«إن الجريدة صحيفة مصرية شعارها الاعتدال الصريح ومراميها إرشاد الأمة المصرية إلى أسباب الرقى والحض على الأخذ به»[١٩] .

القومية المصرية وفكرة مصر للمصريين :

إن أول ما يلفت النظر فى فكر أحمد لطفى السيد هى فكرة مصر للمصريين والوطنية المصرية فى مواجهة فكرة الجامعة الإسلامية التى كان قد نادى بها جمال الدين الأفغانى وتبناها مصطفى كامل ورجال الحزب الوطنى ، ويرى أحمد لطفى السيد : إن أول معنى للقومية المصرية وتحديد الوطنية المصرية هو الاحتفاظ بها والغيرة عليها غيرة التركى على وطنه والإنجليزى على قوميته لا أن نجعل أنفسنا وبلادنا على المشاع وسط ما يسمى بالجامعة الإسلامية ، تلك الجامعة التى يوسع البعض معناها فيدخل فيه أن مصر وطن لكل مسلم ، أما لو كان معنى الجامعة الإسلامية مقصوراً على وجود ائتلاف بين أمة وجارتها على المعاونة المتبادلة على الارتقاء فذلك معنى مفهوم بشرط أن يكون العقد على أساس تبادل المنفعة لا مقصوراً على أحد الطرفين دون الآخر . . .[٢٠] .

وأحمد لطفى السيد بذلك يرفض فكرة المواطنة الإسلامية حيث يقول « . . كان من السلف من يقول بأن أرض الإسلام وطن لكل المسلمين . . وتلك قاعدة

استعمارية تقتنع بها كل أمة تطمع فى توسيع أملاكها ونشر نفوذها وهى قاعدة تتمشى مع العنصر القوى الذى يفتح البلاد باسم الدين وتبرير استمرار سيطرة العنصر على هذه الأقطار . . .» .

ويقول أحمد لطفى إن هذه القاعدة لم تعد تتمشى مع الحالة الراهنة للأمم الإسلامية وأطماعها فلم يبق إلا أن يحل محلها «مذهب الوطنية» . ويقول «ولا يفهم مما أقول إنى كنت أدعو إلى تفريق العناصر المؤلفة لكتلة السكان المصريين بل على ضد ذلك كنت أدعو للجامعة المصرية ، إن مصريتنا تتطلب منا أن يكون وطننا موضع اهتمامنا فلا ننتسب إلى وطن غيره ونخصه بخيرنا والانتساب إلى مصر شرف عظيم فقد ولدت التمدن مرتين ولها من الثروة الطبيعية والتاريخية ما يكفل لها الرقى متى كرم أهلها وعزت نفوسهم وكبرت أطماعهم فاستردوا شرفها وسمو بها إلى مجد آبائهم الأولين»[٢١] .

كما كان لطفى السيد يرفض فكرة الجامعة العربية فيقول فى نحو سنة ١٩١١ ظهرت لأول مرة بوادر ما يسمونه «البان أرابيزم» أو الجامعة العربية وفى هذا الحين حضر إلى مصر رجلان من أعيان الشام هما السيد العسلى من دمشق ، والسيد ثابت من أعيان بيروت ، وكانا نائبين فى مجلس المبعوثان باستامبول ، وكان الغرض الذى جاءا من أجله هو السعى من أجل ضم سورية إلى مصر . ويقول أحمد لطفى إنه التقى بهما عدة مرات فيمن لقى من رجال السياسة وأهل الرأى ، ويقول إنه لم يكن متفقاً معهما فى الرأى لا لتعذر هذا المطلب فحسب بل «لأنى لم أره فى مصلحة مصر» .

ويقول وكنت منذ زمن طويل أنادى بأن مصر للمصريين ، وأن المصرى هو الذى لا يعرف له وطنا آخر غير مصر ، أما الذى له وطنان يقيم فى مصر ويتخذ له وطنا آخر على سبيل الاحتياط فبعيد عليه أن يكون مصريا بمعنى الكلمة . وكنت أريد أن

يتحمل كل قاطن فى مصر من الواجبات ما يتحمل المصريون لتحقيق القومية المصرية (٢٢) .

مفهوم الحرية :

يقول أحمد لطفى فى سنة ١٩١٩ «نهضنا نطالب بالاستقلال التام ، وقبل ذلك بزمن طلبناه ودعونا إليه ، طلبناه بطرق متنوعة ، وبصور مختلفة ، طلبناه من فرنسا ومن إنجلترا ومن السلطة الشرعية طلبناه بأقلام الكتاب وبألسنة الزعماء طلبنا الاستقلال التام لأن الحرية هى الغذاء الضرورى لحياتنا ولو كنا نعيش بالخبز والماء لكانت عيشتنا راضية ، وفوق الراضية ، ولكن غذاءنا الحقيقى الذى به نحيا ومن أجله نحيا ونحب الحياة ليس هو شبع البطون الجائعة ، بل إرضاء العقول والقلوب وعقولنا وقلوبنا لا ترضى إلا بالحرية» . ويقول «إنه يعجب من الذى يظن الحياة شيئاً والحرية شيئاً آخر ، ولا يريد أن يقتنع بأن الحرية هى المقوم الأول للحياة ولا حياة إلا بالحرية ، إن المرء يحفظ حرية الفكر ، وحرية المشاعر ، أى يحفظ حريته الطبيعية حتى فى غياهب السجن ، يحفظها فى كل حال هو عليه ما دامت روحه فى جسده أنه خلق حراً . . حر الإرادة ، حر الاختيار بين الفعل والترك فى كل شئ حتى فى أن يعيش وفى أن يموت متى قدر له» .

وهذه الحرية الطبيعية لا فائدة منها - عند أحمد لطفى - إذا تعطلت من آثارها ، فالذى سجن والذى منع الكلام والذى منع الكتابة ، وكل أولئك يحتفظون بحريتهم فى نفوسهم ولكنهم فقدوا الانتفاع بها أى فقدوا بذلك الحرية المدنية .

ويقول أحمد لطفى «إن الحرية المعطلة عن الاستعمال هى فى حكم المفقودة وإن الحرية الطبيعية الملازمة للإنسان لا يصح أن تسمى حرية إلا إذا كان ييسر له استعمالها . . إنما يكون المرء حراً بمقدار ما لدية من وسائل استعمال الحرية ، وإنما يكون حياً بمقدار ما حاز من الاستمتاع بالحرية ، فالحرية الناقصة حياة ناقصة وفقدان الحرية هو الموت لأن الحرية هى معنى الحياة» .

ثم يقول : «الحرية الطبيعية ، وميل الإنسان إلى تحصيلها طبيعى بالضرورة يشتد ويظهر مع القوة الحيوية . . ولقد أصبحنا فى بلادنا ندرك الحرية بمثلها الأصلى الذى يأتلف مع شرف الإنسان فى هذا الزمن فقد أصبحنا نمتعض من كل فكرة ومن كل قانون ومن كل عمل يمس الحرية الشخصية أو يعطل استعمال الحرية والمدنية فى غير الحدود المتفق عليها فى أكثر البلاد مدنية ، وأصبحنا كذلك نرى أن الحكومة المعقولة الوحيدة المطابقة لشرف الأمة هى حكومة الدستور»[٢٣] .

ويربط أحمد لطفى بين الاستبداد وفقدان الشعب لحريته فيقول «يعلمنا التاريخ أن الأمة ما حكمت فى الماضى إلا بالقوة القاهرة ولم يكن للحكم العلمى فى حكمها نصيب ، ويقصد بالحكم العلمى الحكم المنطبق على قواعد علم السياسة كما كان ذلك حاصلاً عند بعض الأمم المعاصرة . كانت قاعدة حكم مصر هى الاستبداد فى تلك العصور الخالية إلى الآن ، فكان ما يشرعه الحاكم من القوانين وما يأتيه من الأعمال مخلوطاً فيه مصلحة الحاكم بالذات وقد يكون منطبقاً مع مصلحة الأمة عرضاً أو من غير قصد . كانت الحكومة دائماً أجنبية تخالف الأمة فى الجنس أو فى الدين واللغة والعادات أو الأخلاق أو فيها جميعاً»[٢٤] .

ويربط أحمد لطفى بين غيبة الحرية وبين قبول الفكر الذى يبرر الاستبداد دون نقد أو تمحيص اعتماداً على مكانة قائليه ، فهو يقول : «إن تقدمنا فى نيل قسطنا الطبيعى من الحرية يستحيل أن يوجد إلا إذا كنا نتخلص من رحمة عبادة الآراء والأفكار من غير تمحيص اعتماداً على مكانة قائلها» ، ويستطرد أحمد لطفى قائلاً وإذا كنا لا نقطع بأيدينا تلك السلاسل التى قيدت عقولنا والأوهام التى أفسدت علينا الاستفادة من المبادئ الجديدة[٢٥] . ثم هو يربط بين قيام الاستبداد وقبول فكرة الرجل العظيم أو عبادة القوى كما يقول : « وكان لنا كثرة أو شبهها فى مجلس شورى القوانين فأخذت فى مهاجمة الحكومة الاستبدادية والمطالبة بالدستور ، وقدم محمود سليمان باشا وحسن عبد الرازق إلى رئيس الحكومة مشروعاً بتوسيع

اختصاص مجالس المديريات ، فقدمت الحكومة مشروعاً آخر أقل سعة من مشروعنا» . ويعلق على ذلك بقوله «وسرنا أنها سارت فى هذا الطريق للوصول إلى تحقيق إرادة الأمة والتحرر من سلطة الحكومة الشخصية» . ويقول أحمد لطفى «ويقصد بالحكومة الشخصية تلك الحكومة التى تستمد وجودها من أصل واحد وهو البسالة ، عبادة القوى ، عبادة القهر والغلبة والاستبداد . وما يجتمع حول تلك العبادة من الأوهام التى تتجسم فى رؤوس العامة» .

ويرى لطفى السيد أن العلم قد فتح أفاق جديدة أمام الإنسانية «وأصبح العالم بذلك هو موضوع الإعجاب والإكبار ، وصار العظماء أمام العالم الطبيعى وقوته لا نصيب لهم من ذلك الإعجاب والإكبار» ، وبذلك فقدت هذه النظرية فى الاستبداد مبررات وجودها من وجهة نظره ، ثم يقول «ولكنه مع ذلك قد بقى فى نفوس الناس قدر قليل من الأوهام القديمة تلك الأوهام التى فى كثير من الأزمان كافية لإخضاعهم لشخص واحد يتصرف فى دمائهم وأموالهم من غير أن ينزل لسماع أقوالهم أو الإصغاء لرغباتهم» ، ثم يقول «لذلك كنا ننادى بتوسيع اختصاص الهيئات النيابية توصلاً للحصول على الدستور الذى تنتفى به سلطة الحكومة الشخصية أو حكومة الفرد»(٢٦) .

منهج لطفى السيد فى طلب الاستقلال :

كان أحمد لطفى السيد يرى أن طلب الاستقلال والسعى من أجله يجب أن يتم تدريجياً وبدون عنف فهو يقول «يعلمون أن من العسف والشطط العقيم أن يكون تحرير البلاد طفرة وعلى غير استعداد ، وأنه يكفى فى تحقيقه كلمة حماس لا يؤثر فى قارئ إلا كما يؤثر فى العامة أثر أبى زيد الهلالى فى تونس ، أو ما قال عنترة فى ميدان القتال ، أو أنه يكفى لتحقيقية منشور ثورى سخيف لا أظن أن قومنا لا يقرؤونه إلا ساخرين . . إن استقلال الأمة يأتى نتيجة تربية طويلة واعتقادات وميول عامة وأطماع كبيرة لا تأتى دفعة واحدة ولا فى جيل واحد بل تختمر فيها وتنتج نتائجها

الطبيعية بالزمان ، على أن تقدم مصر واستقلالها حتى مع توافر جميع الأسباب لا يجئ بالمنشورات والتحمس الباطل . وإنما يجئ من العمل الهادى ومن السلام» . ثم يقول . . «أليست بلادنا تابعة للدولة العلية ومحتلة احتلالاً عسكرياً إنجليزياً ، ومحتلة احتلالا مالياً بجميع الدول الأوربية القوية . . والتى لا تسمح بأى حركة يكون من شأنها الإضرار بحقوقها . هل يوجد مجنون فى بلادنا يمكنه أن يقول بأن مصر تستطيع أن تدوس هذه الاعتبارات . . أم هل يوجد رجل غفلة يظن أن الاضطراب فى الأحوال يكره الإنجليز الأقوياء على أن يتبعوا فى مصر سياسة غير التى اتبعوها من قبل؟»[٢٧] .

ويرى أحمد لطفى أن استقلال الأمة أو حريتها السياسية حق لها بالفطرة لا ينبغى لها أن تتسامح فيه أو تتوانى فى العمل للحصول عليه ، بل ليس لها حق التنازل عنه لا بكله ولا بجزئه لأن الحرية لا تقبل القسمة ولا تقبل التنازل . ويرى أن تنازل من الأمة عن حريتها كلها أو بعضها باطل بطلاناً أصيلاً لا تلحقه الصحة بأى حال من الأحوال . . ويقول إن أمتنا قد ولدت التمدن مرتين لا ينبغى للتمدن الحديث أن يطمع فى التوغل فى إذلالها وإبعادها عن الاستقلال ، ثم يضيف لا يكفى أن يعتقد جماعة من الأمة بضرورة الاستقلال ، بل يجب أن يكون ذلك شعوراً عاماً عند كل فرد[٢٨] .

«إن الإنسان لا يكون حراً فى أمة غير حرة وبالتالى لا يستفيد من حريته ، ولقد كتب على مصر أن ترتقى بالسلام ، وتستقل بالسلام فما أسلحة السلام إلا ذكاء فى العقل والقلب يهدينا إلى معرفة مصريتنا ، وقصر عملنا على مصرنا وإنماء كفاءاتنا قبل كل شئ والتمييز بين الممكن والواقع وبين الممكن والخيال حتى لا نقع مرة ثانية فى حبائل ذلك الوهم القديم الذى كان يزين لنا مرة أن فرنسا سوف تحرر بلادنا أو أن الدولة العلية ستقوى ومن حقنا عليها أن تسفك دماء أبنائها لتخرج الإنجليز من بلادنا ، ثم هى بعد ذلك تتركنا لأنفسنا أحراراً فى بلادنا نتصرف فيها

بما نشاء ، لابد لنا من ذلك ومن عزة تربأ بنا عن أن نطلب من غيرنا أن يأتى ليحرر أنفسنا من الرق وقلوبنا من عبادة القوى كأننا ـ كما ظنوا خطأ بنا ـ ينبغى أن يأتينا الاستقلال ونحن نيام ، ويفيض الاستقلال علينا من جوانب البلاد بشرط ألا نتعب أنفسنا أو نحرك ساكنا» .

ويقول أحمد لطفى إن من الواجب علينا أن نبتعد بالأمة عن هذه الخيالات . . ويرى أنه من الواجب أن ننمى عقيدة الاستقلال بالتربية بحيث يأخذها الصغار عن الكبار ، ويأخذها الأباء عن الأبناء بحث تصبح مصر للمصريين[٢٩] . إن الذى ينفع مصر هو اعتمادها على ذاتها وألا تنى لحظة عن العمل لذاتها وعن إثبات شخصيتها وقوميتها وميلها للاستقلال . إن الاستقلال متوقف على الاعتقاد بضرورته ، ولو جاء الاستقلال من غير أن تكون الأمة راغبة فيه معتقدة فى حسن نتائجه فلا يلبث أن يزول[٣٠] . ويقول أحمد لطفى إن الاستقلال حق طبيعى للأمة لكنها إذا فقدته زمنا طويلاً أو إذا أكرهت على عادات وطبائع جديدة تتناقض مع الاستقلال ، كان لابد لها لبلوغه من تربية خاصة تعويضاً لما فقدته من الملكات والأخلاق فى عهود الإكراه والاستبداد .

ولا شك أن التمتع بالحقوق الطبيعية قرينة بالقدرة على كسبها ، وما القدرة على الاستقلال إلا نية صادقة ، ووسيلة منتجة ، وأما نية الاستقلال فهى فهمه والتشبث بمزاياه ، وأن يتمثل هذا الفهم فى شعور الأمة تمثلا صحيحاً ، واعتقاد الأمة بضرورته ضرورة الوجود وبغيره لا وجود ، ولابد أن يربى فى الأمة معنى القومية المصرية .

ومن هذا المنظور كان سعى أحمد لطفى السيد فى طلب الاستقلال ، فيذكر أنه فى عام ١٩١٢ طلب من حسين رشدى الذى أصبح وزيراً للحقانية خلفاً لسعد زغلول استبدال علم مصرى بالعلم العثمانى يرفعه المصريون على سفنهم وبواخرهم حتى لا تتعرض للهجوم فى أعالى البحار من قبل أعداء تركيا التى كانت مشتبكة

فى الحرب مع إيطالية بسبب طرابلس (ليبيا) ، وبحضور يوسف وهبه الذى قال إن هذا العمل سابق لأوانه ، ثم يقول أحمد لطفى أنه رجع مرة أخرى إلى رشدى باشا يطلب منه أن تعلن مصر الاستقلال عن الدولة العثمانية وأن يعترف لها الإنجليز بالاستقلال وأن ينصب الخديوى عباس حلمى الثانى ملكا على مصر . ويقول أحمد لطفى ورجوته باسم حزب الأمة على أن يعرض هذا الأمر على الخديوى والمعتمد البريطانى كتشنر ، ويقول بينما رحب الخديوى بذلك رفضها المعتمد البريطانى لأن إنجلترا لا تريد مضايقة تركيا فى ذلك الوقت .

وبينما كان لطفى السيد يتبنى استقلال مصر عن تركيا كان من الواضح أن الرأى العام المصرى متعاطفاً مع تركيا فى حربها مع إيطالية بسبب العدوان الإيطالى على ليبيا . حيث كان الأمير عمر طوسون فى نفس الفترة وبعض الكبراء والأعيان يجمعون التبرعات لمساعدة تركيا في هذه الحرب وأخذوا يطوفون البلاد ويشترون المؤن والأسلحة ويرسلونها للجيش التركى فى طرابلس ، وكانت الصحف المصرية (عدا الجريدة) تشجع هذه الحركة ، وتنشر أخبار هذه التبرعات وتنبئ أن الأمة كلها مع تركيا . ويقول أحمد لطفى إنه تداول فى هذا الموضوع مع سعد زغلول وعدلى لأن الأمة على حد قوله وهى بهذه الحالة من التأييد لتركيا والإقبال على مساعدتها لا يمكن أن تريد الانفصال عنها ، ولهذا لم ينجح المشروع[٣١] . ثم تجدد هذا الموضوع مع قيام الحرب العالمية الأولى ودخول إنجلترا الحرب ضد ألمانيا ، ويقول أحمد لطفى إنه اتفق مع حسين رشدى رئيس الوزراء ، ومع عدلى يكن وزير الخارجية على السعى لتعترف إنجلترا باستقلال البلاد على أن تكفل لها مصالحها فى مصر ، وأن نعاونها بدخولنا معها الحرب إذا كان ذلك ضرورياً ، ويذكر أنه عرض الفكرة على سير «ريجنالد ونجت» وأن ونجت قد ارتاع من الفكرة . ويذكر أحمد لطفى أن الموضوع قد أثير مرة أخرى فى أغسطس ١٩١٤ وبحضور عدلى يكن وسير ستراوس السكرتير الشرقى للوكالة البريطانية . ويقول أحمد لطفى إنهم وضعوا فى هذا الاجتماع مشروع معاهدة مع بريطانيا تتضمن اعتراف بريطانيا باستقلال مصر

فى مقابل الاعتراف بالمصالح البريطانية فى قناة السويس لكن المشروع لم يلق قبولاً من السلطات البريطانية . عند ذلك يقول أحمد لطفى إنه قرر اعتزال السياسة وقدم استقالته من الجريدة وعاد إلى بلدته حيث اعتزل السياسة والصحافة[٣٢] . غير أن أحداث ثورة ١٩١٩ شدته إلى معترك العمل السياسى فشارك فى الوفد المصرى كعضو بجانب سعد زغلول ومحمد محمود وصدقى وحمد الباسل الذين كانوا قد نفوا إلى مالطة ، ثم كعضو فى حزب الوفد فى بادئ الأمر ، ثم كعضو بارز فى الأحرار الدستوريين ، ذلك لأنه كنتيجة للموقف المتشدد الذى اتخذه سعد زغلول الذى رفض الحلول الوسط التى طرحتها السلطات البريطانية ، رأى البريطانيون اللجوء إلى من أسموهم بالمعتدلين ، وكانت بريطانيا قد وافقت على اقتراح إللنبى بإعلان استقلال مصر من جانب واحد فى فبراير ١٩٢٢ .

وتسبب الخلاف الذى نشأ بين سعد وعدلى حول رياسة المفاوضات ، وهو خلاف ذو طابع شخصى ، تسبب هذا الخلاف فى الانشقاق الذى حدث فى الوفد حيث انسلخت منه مجموعة الأحرار الدستوريين ، وهو انشقاق كان يحمل طابعاً طبقياً ، حيث شمل حزب الأحرار الدستوريين مجموعة كبار الملاك ، وإن كان الوفد قد ظل يحتفظ بمجموعة صغيرة من كبار الملاك إلا أن قاعدته ظلت تعتمد على متوسطى الملاك من أعيان الريف وعناصر من الطبقة الوسطى من المهنيين والموظفين ، وكما حدث فى تكوين حزب الأمة قبل الحرب فإن حزب الأحرار الدستوريين كان يعتمد على ولاء بعض الشخصيات والعائلات الكبيرة المنتمية إليه ، واستطاع الحزب عن طريق ثروات أصحابه ووجهاء المجتمع وتمرس قيادته على العمل السياسى وإجادتهم للعبة السياسية أن يلعب دوراً أكبر من حجمه فى السياسة المصرية خلال الفترة ما بين قيامه وعام ١٩٥٢ .

وقد ساعد الحزب على توسيع نشاطه وجود عدد كبير من المثقفين ممن لهم انتماءات للجامعة فى ذلك الوقت من أمثال أحمد لطفى السيد ، وعبد العزيز

فهمى ، وطه حسين وعلى ومصطفى عبد الرازق ، كان هؤلاء جميعاً فى الحزب يمثلون نخبه السياسية والفكرية(٣٣) .

تقييم الفكر السياسى عند أحمد لطفى السيد :

إن النظرة الفاحصة للفكر السياسى عند أحمد لطفى السيد تشير إلى أن فكره يغلب عليه الاتجاه المحافظ ، يتضح ذلك من حكمه على الدور الذى لعبه اللورد كرومر عندما كانت فى يده السلطة الحقيقية كمعتمد بريطانى فى مصر خلال الفترة من ١٨٨٣ - ١٩٠٧ .

فقد أسف أحمد لطفى السيد على منهج كرومر القائم على الحد من الحرية السياسية للمصريين وإهمال التعليم وتطويعه لوجهة النظر البريطانية فى تخريج موظفين لجهاز الدولة . إلا أنه من ناحية أخرى يثنى على سياسة كرومر المالية بقوله «وليس فى وسع أحد أن ينكر النتيجة التى وصلت إليها مصر بفضل تلك السياسة المالية» . ويقول «وإذا كان بعضهم ينتقد تفاصيل معينة فى بعض المصروفات فإن كل عاقل ينظر نظرة شاملة صادقة إلى تلك السياسة يحكم بأن لورد كرومر من خيرة الاقتصاديين وأكابر الماليين فكم زادت مساحة الأرض المزروعة منذ ١٨٨٣م إلى اليوم (١٩٠٧) وكم زادت قيمة الأرض الزراعية وأرض البناء بفضل سياسته»(٣٤) .

كذلك يمكن الوصول إلى هذه النتيجة من خلال رؤيته للثورة العرابية فأحمد لطفى السيد فى حديثه عن الثورة العرابية ودور مجلس النواب فيها يقول «وبالجملة فلم يقو مجلس النواب على إخماد الفتنة ولا كبح جماح الثائرين على الخديوى بل وافقه منهم كثيرون رغبة فى منافع أو رهبة مما يجره الخلاف وما ثار الثائرون لمصلحة البلاد لكنهم ثاروا ليدفعوا عن أنفسهم البلاء»(٣٥) ، وهى رؤيا تتفق مع رؤية على مبارك فى الخطط التوفيقية ، فهو يقول تعليقاً على قيام حكومة الثورة برياسة البارودى فى فبراير ١٨٨٢ «وتشكلت هيئة جديدة تحت رياسة محمود باشا البارودى وجعل من رجالها أحمد عرابى على الجهادية والبحرية فلم تخمد بذلك نيران الفتن

بل اشتعلت وانضم إلى الطائفة العرابية الخوارج كثير من أهل البلاد وأعيانها ما بين راغب وراهب»[٣٦] . وفى الحديث عن الثورة كوسيلة لتحقيق الاستقلال يتفق أحمد لطفى مع ما كتبه مسيو فلورنس (وهو كاتب فرنسى شغل منصب وزير خارجية فرنسا فى مطلع القرن العشرين) الذى يستبعد الثورة كوسيلة لتحقيق الاستقلال بقوله «والثورة إن خابت فما يكون شأن الأمة بعدها إلا زيادة الاستعباد وإبعاد الأمل فى الوصول إلى الغرض وإن نجحت فماذا يكون حظ الناس بعدها وهى تقطر دما ، والشهوات جميعها هائجة ثائرة» . والنتيجة من وجهة نظر أحمد لطفى السيد هى السقوط العام .

أما الوسيلة المثلى من وجهة نظر الكاتبين فهى تكوين رأى عام وطنى وتغذيته غذاء مستديماً حتى يستطيع أن يؤثر على خروج العنصر الأجنبى شيئاً فشيئاً من وظائف العمل وإحلال العنصر الوطنى محله . ويرى أحمد لطفى السيد «أن المسألة المهمة فى الموضوع هى خلق روح وطنية لا روح عناد ولا إضراب بل روح تحترم أولياء الأمور إذ لم يتجاوزوا روح وظائفهم» . ويقول أحمد لطفى تعليقاً على ما قاله ذلك الكاتب «إن مثل هذا القول بالتمام قلناه نحن فى مستهل جريدتنا»[٣٧] .

وعلى هذا فقد فاجأت الثورة أحمد لطفى وغيره من قيادات الوفد ، فهو يقول تعليقاً على قيام ثورة ١٩١٩ «بعد أن نفى أصحابنا الأربعة إلى مالطة ، سعد زغلول ومحمد محمود وإسماعيل صدقى والباسل ، قامت فى البلاد ثورة عنيفة فى أوائل ١٩١٩ كانت من الخطر بحيث لم نكن نتوقعها حتى لقد ألفت فى مديرية المنيا جمهورية برياسة الدكتور محمود عبد الرازق الطبيب ، وقطعت السكة الحديدية بينها وبين القاهرة وذلك قبل تأليف جمهوريات فى بعض مديريات الوجه البحري»[٣٨] . وهى الظاهرة التى اعتبرها محمد أنيس جزءاً من محاولة كبار الملاك احتواء الثورة والسيطرة عليها بعد أن فلت زمام الموقف من حكومة القاهرة[٣٩] .

الهوامش

(١) لم يكن منصب العمدة معروفاً في ذلك الوقت ، وكان يقابله شيخ مشايخ القرية .

(٢) انظر حول هذه الجزئية ، علي بركات ، تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية القاهرة ١٩٧٧م ، ص ١٠٦ - ١٤٨

(٣) أحمد لطفي السيد ، قصة حياتي ، كتاب الهلال عدد فبراير ١٩٦٢ ، ص ١٤٦ - ١٥٠ .

(٤) Reid, D. M., Cairo University and Making of Modern Egypt, Cambridge Univ,. 1990 , P.74

(٥) أحمد لطفي السيد ، المرجع السابق ، ص ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٦) محمد أنيس ، الحزب الجمهوري المصري ١٩٠٧ - ١٩٠٨ ، مقال بمجلة الكاتب ، عدد ديسمبر ١٩٦٩م ، ص ١٣ .

(٧) محمد أنيس ، التطور السياسي للمجتمع المصري الحديث ، القاهرة بدون تاريخ ، ص ١٥٦

(٨) المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

(٩) عن هذه المجموعة انظر : أحمد زكريا الشلق ، حزب الأمة ودوره في السياسة المصرية ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ١٠٩ ، ١١٠ .

(١٠) محمد حسين هيكل ، المذكرات في السياسة المصرية ، القاهرة ١٩٥١ ، ج١ .

(١١) Reid , op . cit. , pp . 74 , 75

(١٢) Ibid. , p .71

(١٣) يعقوب لاندو ، الحياة النيابية والأحزاب في مصر عام ١٨٦٦ - ١٩٥٢ ، مترجم ص ١٤٢ .

(١٤) مبادئ في السياسة والأدب والاجتماع ، كتاب الهلال عدد أغسطس ١٩٦٣ .

(١٥) وتعرف أيضاً بأزمة طابا والتي نشبت بين تركيا وإنجلترا حول حدود مصر الشرقية في منطقة طابا وانتهت بتخطيط حدود مصر الشرقية بين مصر وفلسطين ، انظر الكتاب الأبيض عن قضية طابا الذي أصدرته الخارجية المصرية عام ١٩٨٩ ، ص ٣٢ - ٣٨

(١٦) قصة حياتي ، ص ٤٤ .

(١٧) مبادئ في السياسة والأدب والاجتماع ، ص ٢٩ .

وحول هذا الاجتماع انظر أيضاً محمد أنيس ، التطور السياسي للمجتمع المصري ، ص ١٤٩ ، ١٥٠

(١٨) قصة حياتي ، ص ٤٦ .

(١٩) المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(٢٠) الجريدة ، عدد ٢ سبتمبر سنة ١٩١٢ ، في مبادئ السياسة والأدب والاجتماع ، ص١٢٦,١٢٧ .

(٢١) قصة حياتي ، ص ١٣٧ - ١٣٩ .

(٢٢) قصة حياتي ، ص ١٣٧ .

(٢٣) قصة حياتي ، ص ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٢٤) الجريدة ، عدد ٢ أبريل ١٩٠٧م في مبادئ السياسة والأدب وعلم الاجتماع ، ص ٤٥ .

(٢٥) قصة حياتي ، ص ١٧٧ .

(٢٦) أحمد لطفي السيد ، قصة حياتي ، عدد الهلال فبراير ١٩٦٢ ، ص ٨١ .
(٢٧) مبادئ في السياسة والأدب والاجتماع ، ص ١٢١ عن مقال بالجريدة عدد ٣١ أغسطس ١٩١٢ .
(٢٨) المرجع السابق ، ص ١٢٤ ، ١٢٥ عن عدد الجريدة في ٢ سبتمبر ١٩١٢ .
(٢٩) مبادئ في السياسة والأدب والاجتماع ، ص ١٢٨ ، ١٢٩ ، مقال بالجريدة عدد ٢ سبتمبر ١٩١٢ .
(٣٠) الجريدة عدد ٢ سبتمبر ١٩١٢ ، منشور في مبادئ السياسة والأدب والاجتماع ، ص ١٢٦ .
(٣١) قصة حياتي ، ص ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٦٥ ، ١٦٦ .
(٣٢) قصة حياتي ، ص ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٦٥ ، ١٦٦ .
(٣٣) Reid , D.M., op. cit. , p .73 .
(٣٤) قصة حياتي ، ص ٥٥ ، انظر أيضاً Reid , p . 74
(٣٥) أحمد لطفي السيد ، الجريدة عدد ٢٣ مارس ١٩٠٧ في مبادئ في السياسة والأدب والاجتماع ص٢٩ .
(٣٦) الخطط التوفيقية ، جـ ٩ ، ص ٥٨ .
(٣٧) الجريدة ، عدد ٣ أبريل ١٩٠٧ عن مبادئ في السياسة والأدب والاجتماع ، ص ٥١ - ٥٣ .
(٣٨) قصة حياتي ، ص ١٧٩ .
(٣٩) محمد أنيس ، التطور السياسي للمجتمع المصري الحديث ، ص ١٨٩ .